الفصل الأول: النظرية العامة للدولة

تعتبر الدولة من أهم مواضيع القانون الدستوري باعتبارها إطار للقانون الدستوري، إذشغلت اهتمام العديد من فقهاء القانون الدستوري ، الذين بحثوا في نشأتها وشروط تكوينهاو الأشكال المختلفة التي تأخذها، وعليه نقسم هذه الدراسة إلى المباحث التالية:
المبحث الأول: التأسيس الفقهي لنشأة الدولة.
المبحث الثاني: أركان الدولة.
المبحث الثالث: خصائص الدولة.
المبحث الرابع: أشكال الدول.

المبحث الأول: التأسيس الفقهي لنشأة الدولة

تعددت النظريات المفسرة لأصل نشأة الدولة، إذ أنه من الصعب الإعتداد بفترة نشأة الدولة بشكل دقيق، وكذا العوامل التي أدت إلى ذلك.
وقد حاول الفقهاء ترتيب وتصنيف هذه النظريات وفق معايير مختلفة ومتعددة، ومن أهم هذه النظريات:

المطلب الأول: النظريات التيوقراطية المطلب الثاني: نظريات القوة و الغلبة المطلب الثالث: نظريات التطور
المطلب الرابع: نظريات العقد الإجتماعي

المطلب الأول: النظريات التيوقراطية

ترجع هذه النظريات أصل نشأة الدولة وأساس الحكم فيها إلى إرادة الإلاه ، لذلك فإن إرادته يجب أن تكون فوق إرادات المحكومين.

النظرية التيوقراطية واحدة ولكنها تطورت عبر الزمن ، مما أدى إلى ظهور ثلاثة اتجاهات رئيسية هي :

الفرع الأول: نظرية تأليه الحاكم
الفرع الثاني: تظرية التفويض الإلاهي المباشر
الفرع الثالث: نظرية التفويض الإلاهي غير المباشر.

الفرع الأول: نظرية تأليه الحاكم

مفاد هذه النظرية أن الحاكم إله يعبد، وقد سادت هذه النظرية في الحضارات القديمة حيث كان يدعي الحاكم أنه إلاه، مثل الحضارة المصرية القديمة حيث كان فرعون إلاه يعبد وهذا ما ذكر في القرآن الكريم في قوله تعالى: " فقال أن ربكم الاعلى" ، وأيضا في قوله تعالى:" لئن اتخذت إلاها غيري لأجعلنك من المسجونين".

كذلك الأمر في الصين القديمة والهند حيث كانت سلطات الإمبراطور تستمد وجودها من الإلاه الأكبر(البراهما) .

الفرع الثاني: نظرية التفويض الإلاهي المباشر

تعتبر هذه النظرية أن الحاكم من طبيعة بشرية ، وهو يستمد سلطته من الإلاه الذي فوضه لكي يحكم في الأرض ، وهو غير مسؤول أمام الشعب.

وقد ظهرت هذه النظرية في أوروبا في القرنين السابع عشر و الثامن عشر، وذلك لحمايةالحكام وتبرير سلطتهم المطلقة.

الفرع الثالث: نظرية التفويض الإلاهي غير المباشر

مؤدى هذه النظرية أن الحاكم لم يصل إلى السلطة بتفويض مباشر من الإلاه، وإنما تم اختياره وتعيينه بطريقة غير مباشرة، بحيث اتجهت الأحداث و العناية الإلاهية نحو ذلك.

و لا يتولى الحاكم السلطة إلا بعد أن يقوم رجال الكنيسة بإجراء الطقوس الدينية يتولى بعدها البابا مهمة تنصيبه رسميا وذلك للإيضاح بأن الكنيسة هي التي اختارته ومنحته الولاية و الحكم تحت إشرافها.

المطلب الثاني: نظرية القوة و الغلبة

يرجع أنصارها أصل نشأة الدولة وأساس السلطة إلى عامل القوة و الغلبة،فالقوي يفرض قوته على جميع الأفراد الذين يخضعون لسيطرته وقوته، إلا أنهم اختلفوا حول طبيعة هذه القوة و الغلبة ، فيرى البعض أنها مادية و البعض الآخرمعنوية (فكرية أو إقتصادية).

وتكمن نظريات القوة و الغلبة في:

الفرع الأول: نظرية ابن خلدون

الفرع الثاني: النظرية الماركسية

الفرع الثالث:نظرية التضامن الإجتماعي

الفرع الأول: نظرية ابن خلدون

يفسر ابن خلدون أصل نشأة الدولة بأن الإنسان كائن إجتماعي بطبعه لا يستطيع العيش بمعزل عن الجماعة لتلبية حاجياته الأساسية ، وهذا ما يترتب عنه النزاع الناتج عن الطمع والظلم والعدوان وبالتالي تسود الفوضى التي تفضي إلى القضاء على النوع البشري و الحل هو وجود نظام قوي يفرض على الجميع بالقوة .

ويرى ابن خلدون أن هناك ثلاثة عوامل لابد من توافرها لنشأة الدولة وهي الزعامة والعصبية و العقيدة الدينية.

فالزعامة هي بروز شخص يستطيع أن يفرض قوته على الجماعة ويخضع أفرادها لسلطتهويصير سلطانا أو ملكا عليهم ، ويجب أن يتمتع هذا الحاكم بمجموعة من الصفات كالكرم و التسامح و الإستقامة والصبرو احترام الدين و العلماء ...الخ حتى لايكون مستبدا.

أما العصبية يقصد بها الشعور بالإنتماء المشترك للجماعة والإيمان بقيمها ومعتقداتها، وهي عامل مساعد للتجمع وفرض قبيلة ما لسيطرتها على الغير.

آخر عامل هو العقيدة الدينية التي يرى ابن خلدون أنها عامل أساسي لتوحيد وتماسك أعضاء المجموعة ، حيث أن الإسلام لعب دورا مهما في توحيد القبائل وإنشاء دول قوية مثل المرابطين و الموحدين.

الفرع الثاني: النظرية الماركسية

يرى كارل ماركس أن الدولة هي نتاج الصراع الطبقي الذي نشأ بسبب الرأسمالية التي أسفرت عن وجود طبقتين هما: الطبقة البورجوازية المالكة لوسائل الإنتاج وهي الطبقةالحاكمة و المسيطرة سياسيا في نظر كارل ماركس و طبقة العمال(البروليتاريا) وهي الطبقة الكادحة المحكومة .

فالدولة في الأساس سلطة إقتصادية تتحول إلى سلطة سياسية من خلال جهاز يتمتع بوسائل القمع و الإكراه.

وبزوال الرأسمالية و الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحلول النظام الإشتراكي و الملكيـةالجماعية لوسائل الإنتاج يصبح الأفراد سواسية وتزول الطبقية و بالتالي تزول الدولة.

هذه النظرية منتقدة والتجربة التاريخية كذبت فكرة زوال الدولة بزوال الطبقات.

الفرع الثالث: نظرية التضامن الاجتماعي

يرى الفقيه الفرنسي" ليون دوجي" أن الدولة هي نتاج تظافر عدة عوامل والمتمثلـة فـيعامل انقسام الجماعة إلى أقوياء يفرضون سيطرتهم على الضعفاء ، وبالتالي يصبح لديناحكام ومحكومين، وهذا التمايز السياسي كان نتيجة لعامل الجبر و الإكراه ، إذ أن جـوهرالدولة هو السلطة ، إضافة إلى آخر عامل المتمثل في التضامن الإجتماعي بـين أعـضاءالمجموعة وبين الحكام والمحكومين، مما يحقق التماسك بين أفراد المجتمع ويفسر بقـاءالدولة و استمرارها، إلا أن هذه النظرية تبقى مجرد افتراضات غير مؤكدة تاريخيا.

المطلب الثالث: نظريات التطور

يرى أنصار هذه النظريات أن الدولة لم تنشأ دفعة واحدة، وإنما مرت بمراحل و كانت ثمرة تظافر مجموعة من العوامل على مر الزمن، ويمكن تقسيم وجهة النظر هذه إلى اتجـاهين رئيسيين:

الفرع الأول: نظرية التطور

العائلي الفرع الثاني: نظرية

التطور التاريخي

الفرع الأول: نظرية التطور

العائلي

تقوم هذه النظرية إلى إرجاع أصل الدولة إلى الأسرة، وأساس سلطة الحاكم إلى السلطة الأبوية ، بحيث أن الأسرة كونت العشيرة ، والعشيرة اتسعت وكونت القبيلة، والقبائل كونت لنا القرية ، وبتجمع القرى تكونت المدينة، وبانضمام المدن إلى بعضها تكونت الدولة.

إلا أن هذه النظرية لاقت العديد من الإنتقادات ، من أهمها أن التاريخ أثبت أن دولا كثيـرة لم تمر بهذه المراحل، بالإضافة إلى أن السلطة الأبوية لا يمكن أن تكون أسـاس الـسلطة باعتبار أن السلطة في الأسرة شخصية ، أما في الدولة فهي مـستقلة لا تـرتبط بـشخص معين.

الفرع الثاني: نظرية التطور التاريخي

يرد أنصار هذه النظرية أصل نشأة الدولة إلى مجموعة من العوامل التي تظافرت على مر الزمن لتكون لنا الدولة ، كالقوة و الدين و المال و الشعور بالمصالح المشتركة التي تـربط أفراد الجماعة.

تعتبر هذه النظرية من أقرب النظريات للواقع في تفسير أصل نشأة الدولة.

المطلب الرابع : النظريات العقدية

تقوم فكرة العقد الإجتماعي على تصور وجود عقد أو اتفاق الأفراد من أجل إنشاء سـلطةتنظم شؤون الجماعة ، وفي هذا الصدد نجد أن هناك ثلاث نظريات هي :

الفرع الأول: نظرية العقد عند توماس هوبز

الفرع الثاني: نظرية العقد السياسي عتد جون لوك

الفرع الثالث: نظرية العقد الإجتماعي عند جون جاك روسو

الفرع الأول: نظرية العقد لتوماس هوبز

يرى هوبز أن الأفراد كانوا يعيشون حياة مملوءة بالفوضى و الـصراع يـسودها قـانون الغاب، القوي منهم يستحوذ على حق الضعيف ، مما جعلهم يتفقون على إبرام عقـد فيمـا بينهم يتنازلون فيه للحاكم عن جميع حقوقهم مقابـل أن يوفر لهم الأمن و الإستقـرارو بالتالي ينتقلون من حياة الغاب إلى مجتمع سياسي منظم.

النتيجة المترتبة بطبيعة الحال هي الملكية المطلقة لأن الحاكم ليس طرفا في العقد وبالتالي فهو غير مسؤول أمام الأفراد ، ضف إلى ذلك أن الأفراد تنازلوا له عن جميع حقوقهم.

الفرع الثاني: نظرية العقد السياسي عند جون لوك

على خلاف هوبز يرى لوك أن الحياة الفطرية للأفراد كان يسودها الخير والسعادة والحرية والمساواة ، ومن أجل الحفاظ على تلك الحياة اتفق الأفراد مع الحاكم على أن يتنازلوا له عن جزء فقط من حقوقهم مقابل أن يوفر لهم الأمن و الإستقرار ويحمي حقوقهم وحرياتهم وأملاكهم.

وبالتالي النتيجة المترتبة هي الملكية المقيدة باعتبار الحاكم طرفا في العقد ، كما أن الأفرادتنازلوا له عن جزء فقط من حقوقهم ، إذ يمكنهم عزله إذا أخل بالتزاماته .

الفرع الثالث: نظرية العقد الإجتماعي عند جون جاك روسو

يتفق روسو مع لوك في وصف حياة الفطرة بأنها حياة خير وسعادة سادها التعاون و الأمن و الإستقرار و المساواة بين الافراد.

غير أن ظهور الملكية الفردية و و الإختراعات أدى إلى ظهور الصراع و النزاعات بين الأفراد مما استدعى ضرورة إيجاد حل للخروج من هذا المأزق .

من أجل ذلك أبرم الأفراد عقدا بينهم يتنازل بموجبه كل فرد عن كل حقوقه الطبيعية للجماعة أو ما سماه" الإرادة العامة " من أجل إقامة النظام الإجتماعي و السياسي، وبتنازل كل فرد عن حقوقه يصبح الجميع في وضع متساو.

وهذا ما يؤدي بنا إلى نتيجة مفادها أن السيادة للشعب ، لذا نسبت فكرة الديمقراطية لجون جاك روسو ، الذي كان لكتاباته وأفكاره الفضل الكبيرفي التأكيد على هذا المبدأ وذلك إلى حد أن اعتبرت الثورة الفرنسية في عام 1789 كتاب روسو" العقد الإجتماعي " بمثابة" إنجيل ال ثورة" و إلى حد أن أطلق البعض على روسو" أبو الديمقراطية" على الرغم من وجود مفكرين آخرين سبقوه لهذه الفكرة.

على الرغم من الدور الذي لعبته النظريات العقدية في تطوير الفكر السياسي الحديث ، إلاأنها تعرضت للنقد على أساس أنها نظريات افتراضية خيالية لا علاقة لها بالواقع ، إذ لم يثبت تاريخيا أن اجتمع الأفراد وأبرموا عقدا لإنشاء دولة ما، كما يعاب عليها أنها غيرصحيحة من الناحية القانونية و الناحية الإجتماعية .